



الاجتماع الجهوي الخامس لفريق العمل
الرابع التابع لمبادرة الحكامة من أجل
التنمية والخاص بالإصلاح التنظيمي
والشراكات بين القطاعين العام والخاص
وتقديم الخدمات العمومية

تحيين لمشروع القدرات
على صياغة القوانين

تونس العاصمة، تونس،
20-19 مايو/أيار 2009



الجمهورية التونسية
الوزارة الأولى

تقدم هذه الوثيقة تحيينا لمشروع القدرات على صياغة القوانين مقدما لمنتدى فريق العمل الرابع التابع لمبادرة الحكامة من أجل التنمية والخاص بالإصلاح التنظيمي والشراكات بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات العمومية.

معلومات عن السياق العام للمشروع

عرف منتدى فريق العمل الرابع القدرات على صياغة القوانين بأنها واحدة من أولى الأولويات في مجال الإصلاح التنظيمي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA).

إن للقوانين والمراسيم مكانة كبيرة في تنفيذ العديد من مجالات السياسات المتعلقة بالضرائب والميزانيات وال خدمات العمومية والشراكات بين القطاعين العام والخاص والحكومة الإلكترونية وغير ذلك، ومن ثمة فهي تؤثر على جودة الأداء الاقتصادي والتنمية المستدامة . وتؤثر التقنيات والأدوات التي تحسن صياغة القوانين على جودة التشريعات الموضوعية، وذلك لحدها من اللبس والتعقيد .

وقد صُمم، في مشاور مع منتدى فريق العمل الرابع، مشروع للرد على طلب البلدان المشاركة . وقُدِّم مقترح المشروع لمنتدى الجلسة الاستثنائية لفريق العمل المعني بتدبير وإصلاح القوانين التنظيمية التي عقدت في 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2008 بمقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بباريس، فرنسا.

الخطوات الأولى

بمجرد ما أن تمت المصادقة على المقترح في أكتوبر / تشرين الأول 2008، تعاونت الأمانة مع السلطات المعنية لإضفاء الصيغة الرسمية على العملية والشروع فيها:

قدّمت كل من مصر والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية وتونس دعمهن وتأييدهن الرسمي.

وتجرى منذ ذلك الحين عملية جمع البيانات وتحليلها وإجراء مناقشات مع البلدان المشاركة في المشروع . وقد تم جمع المعلومات عبر استبيانات أجابت عنها السلطات ومن خلال اجتماعات عقدت مع مختلف أصحاب المصالح وإعداد تقارير عن الخلفية العامة لكل واحد من البلدان المشاركة.

سيُجرى توحيد المعطيات وتحليلها في الشهور المقبلة وسيعد تقرير ختامي يولف بين الحاصل في خريف عام 2009. وستقدم النتائج في منشور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن التدبير العمومي بالبلدان العربية.

النتائج الأولية عن صياغة القوانين وإنشاء القدرات

ولا تزال عملية جمع البيانات مستمرة ومن ثمة يكون الحديث عن الخلاصات المستقاة من هذه العملية سابقا لأوانه . إلا أنه يمكن تسليط الضوء على خمس خلاصات أولية هي كالتالي:

1. تتباين مقاربات صياغة القوانين وإنشاء القدرات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA). حيث يتأثر تصميم آليات صياغة القوانين بالأعراف القانونية ويتسم كل بلد بخصوصيات تميزه في التدبير . وقد بدا أن القدرات على صياغة القوانين تحتاج إلى مقاربة أكثر انتظاما يمكنها أن توسع مجال عمل فرق الصياغة.
2. توجد أطر مؤسسية قائمة لكن لا يزال هناك مجال لتحسين التنسيق. على الرغم من كون الوظيفة الرقابية للنصوص القانونية ممرضة، فآليات التنسيق ضرورية لتحقيق درجة أوفى من الانسجام بين الصانعين الذين يعملون بمختلف المؤسسات الحكومية.
3. أعدت التدريبات المتخصصة على صياغة القوانين بصورة غير متساوية بمخالف البلدان . فعموما تعنى صياغة القوانين بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) حرفة تُتعلم بالممارسة لا بالتدريب . وبدأ اعتماد تجارب مبتكرة وإعداد برامج دراسية جديدة يمتد على نطاق واسع من المنطقة، مشجعا بذلك التعاون وتبادل الممارسات الحميدة.
4. يمكن لنقص الموظفين العاملين في صياغة النصوص القانونية أن يكون عينا . فالفرق المكرسة لصياغة القوانين تواجه أعباء ثقيلة في العمل أمام مطالب المجتمعات والاقتصادات المتغيرة . لذلك فالصلة بين صناعة السياسات وصياغة القوانين أمر جوهري لضمان بلوغ النصوص القانونية لأهداف سياسية واضحة.
5. تقديم التوجيه في صياغة القوانين حاجة ملموسة لدى بعض البلدان في الوقت الراهن . وقد ركزت المبادئ التوجيهية المتاحة على تحسين توحيد معايير وضوح اللغة والولوجية وسهولة الامتثال . كما يعتبر، في الوقت عينه، ترشيد الاجتهاد والحد من التكرار وتعزيز التشاور مرامي يزداد سعي البلدان وراء بلوغها.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بيدرو اندريس أمو.

على الهاتف: +33 (0)1 45 24 96 11 أو البريد الإلكتروني: pedro.andresamo@oecd.org